مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢
المجلد ٧ العدد ١ (٥٣-٦٢) يناير ٢٠٢٤
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

تقييم الكفاءة الاقتصادية للبنوك في أوغندا خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٨

دينا محمود[١] سالي محمد[٢]، ومحمود عنبر[٣]

[١] قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة اسوان
[٢] قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة
[٣] كلية التجارة، جامعة اسوان

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

الملخص:

تسعى الدراسة إلى تقييم الكفاءة الاقتصادية للبنوك في أوغندا في الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٨، وتأتي أهمية الدراسة لأنها توضح دور القطاع المصرفي حيث أنه يقوم بتحويل الأموال من وحدات العجز إلى وحدات الفائض مما يؤدى لتحقيق النمو الاقتصادي، وتستخدم الدراسة لتقييم كفاءة البنوك طريقتين الأولى تعتمد على تحليل مغلف البيانات بالتوجه المدخلي والتوجه المخرجي، والطريقة الثانية هي تحليل مؤشرات CAMELS التي تعتمد على التحليل المالي للقوائم المالية للبنوك لعينة من عشرة بنوك أوغندية، ولقد استخدمت الدراسة ثلاث مدخلات (الودائع-الأصول الثابتة-نفقات من غير الفوائد) ومخرجين (القروض -صافي العائد من الفوائد)،وكانت النتائج بعد التحليل باستخدام مغلف البيانات بالتوجه المدخلي والمخرجي، أن معظم البنوك التجارية في أوغندا لا تتمتع بالكفاءة الاقتصادية أى أنها لا تستطيع الاستغلال الأمثل لعناصر المدخلات لتحقيق مستوى معين من المخرجات للبنوك في أوغندا، حيث أن بنك وحيد الذى حقق الكفاءة التامة وهو(bank of Baroda)، وباقي البنوك تحتاج إلى تحسينات عديدة حتى تصل إلى مستوى الكفاءة التامة أما نتائج التحليل باستخدام مؤشرات CAMELS توصلت أيضا إلى نفس النتيجة حيث أن بنك وحيد حقق تصنيف قوى وهو(United Bank For Uganda) ، وباقي البنوك تحتاج إلى مزيد من التعديلات واحكام الرقابة عليها وزيادة الاجراءات التصحيحية للعودة إلى المسار الصحيح والوصول للكفاءة التامة.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة الاقتصادية، أحكام الرقابة، تحليل غلاف البيانات، مؤشرات CAMELS

مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات في الاقتصاد والتي تسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي خاصة في الدول الأفريقية حيث يعتبر القطاع المصرفي حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين كما أنه يسهم في حل الأزمات الاقتصادية من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية حيث أنها الأسرع في النتائج، ومما سبق ينعكس دور القطاع المصرفي في السياسة الاقتصادية في الرخاء والشدة، ومن هنا أصبح تقييم أداء القطاع المصرفي والاهتمام بكفاءته من الأشياء الهامة في الاستراتيجيات الاقتصادية، حيث أنه يمتص الأزمات المالية ويساعد على تعزيز النمو الاقتصادي.

أهداف ومشكلة البحث:

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة الاقتصادية للبنوك في أوغندا وذلك لمعرفة المعوقات الأساسية التي تواجه القطاع المصرفي في أوغندا وتقييم مستوى فعاليتها في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي التي مرت بها وذلك للإجابة على التساؤلات الآتية:

ما أهمية تطبيق الكفاءة الاقتصادية على البنوك في أوغندا؟ كيف يمكن قياس الكفاءة الاقتصادية في أوغندا؟ وهل تختلف النتائج باختلاف الطريقة المستخدمة للقياس؟ هل تتحقق الكفاءة الاقتصادية في بنوك أوغندا؟ وهل هناك تفاوت في درجات الكفاءة بين البنوك المختلفة في أوغندا؟ ماهي الإجراءات المتبعة لتحقيق الكفاءة في القطاع المصرفي الأوغندي؟

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

لقد استخدمت الدراسة في تقييم الكفاءة الاقتصادية للبنوك في أوغندا نوعين من أدوات القياس أولهما استخدام أدوات القياس التقليدية وهى مؤشرات CAMELS وهى تعتمد على المؤشرات المالية مثل جودة الأصول والربحية ومؤشر جودة الادارة ومؤشر السيولة ومؤشر الحساسية للسوق، وثانيا تم استخدام أدوات التحليل القياسي ، وتتمثل في استخدام تحليل مغلف البيانات DEA وهو من الطرق اللامعلمية باستخدام نموذج تعظيم المخرجات ونموذج تقليل المدخلات في ظل عوائد الحجم الثابتة وتم استخدام ثلاث مدخلات رئيسية وهي الودائع الأصول الثابتة نفقات من غير الفوائد أما المخرجات فتتمثل في القروض صافي العائد من الفوائد, واعتمد البحث على المصادر الثانوية من الكتب والمراجع والرسائل الجامعية، والدوريات العلمية، والنشرات والتقارير الاقتصادية والسنوية للبنك المركزي الأوغندي.

- **<u>الاصلاح الاقتصادي في أوغندا:</u>**

منذ أن نالت أوغندا استقلالها في عام ١٩٦٢ فإن أوغندا مرت بمراحل اقتصادية عديدة وتم تقسيمها إلى أربع مراحل (مرحلة ما بعد الاستقلال من ١٩٦٢-١٩٧٠، مرحلة التنظيم والقمع من ١٩٧١-١٩٨٦، الفترة الانتقالية من ١٩٨٧ -١٩٩١، الاصلاح الاقتصادي من ١٩٩٢- ٢٠٠٠).

بدأ الإصلاح المالي في ١٩٩١ بمساعدة البنك الدولي وشمل ٣ عناصر هم(اصلاح مؤسسي للبنك المركزي وقطاع البنوك المحلية- تغييرات تشريعية في قانون البنوك والبنك المركزي- تحرر مالي) ، إن الاصلاح المالي في أوغندا كان هدفه تعزيز الكفاءة الإنتاجية للبنوك وتحقيق الكفاءة يتمثل في السماح بوجود المنافسة وتقليل التدخل الحكومي وتعزيز دور السوق وتحرير أسعار الفائدة، وذلك أدى إلى تغيرات أدت إلى تحديد قيمة الشلن الخارجية في عام ١٩٩٣، ومن أهم هذه التغيرات في أسواق الصرف الأجنبي هي منح الإذن المحليين والأجانب في الاحتفاظ الودائع بالعملات الأجنبية للتوسع في القطاع المالي, في بداية ١٩٩٢ تم القضاء على بعض برامج الائتمان الموجه، وفي عام ١٩٩٣ تم إنشاء أسواق المال بين البنوك التي تعمل على تحسين سيولة النظام المالي، ولأغراض السياسة النقدية

تم الانتقال إلى استخدام السوق المفتوحة حيث أنها تساعد البنوك على تحسين الخدمات المصرفية، وتم إنشاء بورصة أوغندا للأوراق المالية في ١٩٩٧ مما أدى إلى تقوية نشاط أسواق المال وجلب عوائد من الاستثمارات للبنوك, وسعى القطاع المصرفي في أوغندا للبحث عن الكفاءة وتحسين الوضع للحصول على نتائج تخدم الاقتصاد الأوغندي وسنستعرض مفهوم الكفاءة وأنواعها وخاصة الكفاءة المصرفية.

أولا مفهوم الكفاءة:

هي كيفية توزيع الموارد الموجودة في المجتمع بطريقة تضمن وصولها للأفراد المحتاجين إليها في تحقيق أهدافهم ، ولقد عرفها باريتو (هي إنجاز الكثير بأقل ما يمكن أي العمل على تقليل المواد المستخدمة سواء كانت بشرية أو مادية أو مالية والعمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الانتاجية، يرى DARKER الكفاءة هي أداء ما ينفذ من عمل أو يتخذ من تصرف على نحو صحيح أو أفضل ، ولقد عرفها فيليب لورينزو بأنها القدرة على تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف إذ أنه لا يمكن أن تتحقق الكفاءة في حالة خفض التكاليف فقط أو رفع القيمة فقط إذ أنه لابد من تحقيق الهدفين معا.

ثانيا أنواع الكفاءة:

الكفاءة الاقتصادية: هي الفائدة التي يحصل عليها المجتمع عندما يتم استغلال موارده في النشاط الاقتصادي، ويتم استخدام الكفاءة الاقتصادية في وضع وتقييم السياسات الاقتصادية وتنقسم إلى نوعين هما الكفاءة الإنتاجية (التي توفر الكمية المثلى من الموارد التي تستخدم لإنتاج كمية معينة من الإنتاج، الكفاءة التوزيعية (هي توزيع موارد المجتمع بكفاءة وفاعلية).

الكفاءة الهيكلية أو التقنية: إن أول من تكلم عن الكفاءة الهيكلية هو ١٩٥٧Farrell ثم قام كل من forsund،Hajalmarsson بتطوير هذا النوع من الكفاءة وتعنى محاولة الصناعة السعي للتقدم وتطوير أدائها وذلك من خلال تطوير مؤسساتها.

الكفاءة التخصصية: هي تخصيص الموارد وتوزيعها بشكل كفء مع حساب تكلفة استخدامها مما يعني أن الكفاءة التخصصية تعمل على استخدام مدخلات ذات تكلفة منخفضة لإنتاج مخرجات كفء.

الكفاءة المصرفية: هي علاقة بين مدخلات البنك ومخرجاته بحيث إذا زادت المخرجات عند نفس القدر من المدخلات أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل أو تم تقديم المخرجات بأقل فقد ممكن من المدخلات دل ذلك على الكفاءة.

ثالثا أنواع الكفاءة المصرفية:

الكفاءة الانتاجية(الفنية): هي الكفاءة الكلية للتكاليف حيث أنها تقاس عن طريق الإنتاجية أو المخرجات منسوبة للمدخلات.

كفاءة وفورات الحجم: هي تعمل على تقليل النفقات عند زيادة حجم الإنتاج مع البقاء على مدخلات ثابتة.

كفاءة وفورات النطاق: تعنى قدرة البنك على التنويع في المنتجات بنفقات إجمالية أقل من النفقات التي يمكن استخدامها عند إنتاج كل منتج لوحده.

كفاءة x: هي الكفاءة التشغيلية أو الكفاءة في الاستخدام للمدخلات.

تقييم الأداء المالي للبنوك:

أولا تقييم أداء البنوك باستخدام مؤشرات CAMELS:

الأداء المالي للبنوك هو تقديم الخدمات المصرفية بكافة أنواعها بطريقة جيدة وفعالة للعملاء ويعتبر تقييم الأداء المالي عملية مهمة لمعرفة أوجه القصور للبنك في تحقيق أهدافه، تم العمل بنظام CAMELS في عام ١٩٧٩ حيث تم استخدامه لأول مرة من قبل المجلس الاتحادي الأمريكي لتنظيم المؤسسات المالية وبعدها تم اعتماده من قبل المجلس الاتحادي الوطني لإدارة الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٧، يقوم تصنيف Camels على أساس تقييم خماسي حيث أن تصنيف رقم (١) يشير إلى الأفضل ومؤشر (٥) يشير الى الأسوأ.

- **<u>التطور التاريخي لنظام Camels:</u>**

-المرحلة الأولى نظام CAEL:

هو مؤشر لمعرفة درجة التصنيف ويأخذ في اعتباره ٤ عناصر وهم (ملاءة رأس المال- جودة الأصول-الربحية-السيولة).

-المرحلة الثانية نظام CAMEL:

هو عبارة عن نظام تقييم موحد عالمي وأثبت أنه أداة فعالة لتقييم السلامة المالية ويتكون من ٥ عناصر (كفاية رأس المال-جودة الموجودات-الإدارة-الأرباح-السيولة).

-المرحلة الثالثة نظام CAMELS:

تم إضافة مؤشر لقياس مخاطر السوق في هذا النموذج بالإضافة للعناصر الخمسة السابقة.

- **<u>مميزات نظام CAMELS:</u>**
- يضمن تصنيف موحد للبنوك.
- نظام موحد لكتابة التقارير الرقابية.
- اختصار الوقت.
- الاعتماد على التقييم الرقمي.
- تصنيف شامل للنظام المصرفي وفق منهج موحد

جدول ١: <u>تصنيف مؤشرات camels والإجراءات المتخذة:</u>

درجة التصنيف	الإجراء الرقابي
قوى	**لا يتم اتخاذ أي إجراء**
مرضى	**معالجة السلبيات**
معقول	**رقابة ومتابعة لصيقة**
هامشي	**برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية**
غير مرضى	**رقابة دائمة–اشراف**

ثانيا تقييم أداء البنوك باستخدام تحليل مغلف لبيانات DATA ENVELOPMENT ANALYSIS

إن أداء الاقتصاد يتأثر في أي دولة بأداء القطاع المصرفي المالي حيث أنه يتدخل في القرارات الاقتصادية حيث تلعب البنوك دورا رئيسيا في الاقتصاد ، وفي عام ١٩٧٨ قام Charnes ورفاقه بتطبيق برنامج DEA وذلك في تقييم التعليم في الولايات المتحدة وذلك باستخدام CRS،CCR واستخدام مصطلح وحدات صنع القرار DMU،وقام Charnes،Cooper،Banker بتطبيق BCC في عام ١٩٨٤ وذلك من خلال وحدات صنع القرار يتم اتخاذ القرار بها في ظل عوائد حجم متغيرة VRS ،وفي عام ٢٠٠١ تم تطبيق نموذج DEA –SBM بواسطة Tone ويسمى Slack –Based Measure .

يستخدم DEA لقياس أداء الشركات والمؤسسات ويعتمد على وحدات اتخاذ القرار والتي تعمل على تحويل المدخلات إلى مخرجات ويتم استخدام DEA للقطاع العام والخاص، تم انشاؤه بواسطة charnes ورفاقه في عام ١٩٧٨ و ١٩٨١ لتقييم برنامج الحكومة الفيدرالية الأمريكية في نظام التعليم ثم انتشر استخدام DEA في باقي المجالات مثل المستشفيات والوحدات الخدمية والجيش والقطاع الخاص مثل البنوك والشركات والتأمين، يتم حساب الكفاءة وفقا لكفاءة فرونتير فكل مؤسسة تقع على منحنى فرونتير تكون كفء وأي مؤسسة تقع أسفل هذا الخط تكون غير كفء.
إن أول من وضع أساس DEA هو Farrell في عام ١٩٥٧ ولكن من قام بتطويره هو Cooper and -Charnes Rhodes (CCR) في عام ١٩٧٨ وهو برنامج لا معلمي يستخدم البرمجة الخطية لقياس مستوى الكفاءة لعدد من الوحدات متخذة القرار عبر طريق توظيف مدخلات ومخرجات متعددة.

$$\max E_m = \frac{\sum_{j=1}^{J} v_{jm} y_{jm}}{\sum_{i=1}^{I} u_{im} x_{im}}$$

where

E_m is the efficiency of the mth DMU,
y_{jm} is jth output of the mth DMU,
v_{jm} is the weight of that output,
x_{im} is ith input of the mth DMU,
u_{im} is the weight of that input, and
y_{jn} and x_{in} are jth output and ith input

subject to

$$0 \le \frac{\sum_{j=1}^{J} v_{jm} y_{jn}}{\sum_{i=1}^{I} u_{im} x_{in}} \le 1; \quad n = 1, 2, \mathrm{K}, N$$

$$v_{..}, u_{..} \ge 0; \quad i = 1, 2, \mathrm{K}, I; \quad i = 1, 2, \mathrm{K}, J$$

- **يوجد ٣ أنواع من الاتجاهات لاستخدام DEA:**
- **اتجاه الإنتاج:** حيث يتم النظر للبنك على أنه منتج لخدمة باستخدام العمالة والموارد الأخرى كمدخلات وانتاج الودائع والقروض والخدمات كمخرجات.
- **اتجاه الوساطة:** حيث يقوم دور البنك على جمع الودائع والتمويلات الأخرى من العملاء واعتبارها كمدخلات ويتم اقراضها على أشكال عدة منها القروض والرهن العقاري والاستثمار كمخرجات.
- **اتجاه الربحية:** استخدام المدخلات(النفقات) لكي تنتج العوائد.
- **يوجد نموذجين يتم استخدامهم في DEA:**
- **النموذج الأول** يفترض ثبات العوائد بالنسبة للتكنولوجيا CRS MODEL وهي تعنى أن كل الشركات تدار على نظام أمثل أي في سوق منافسة كاملة.
- **النموذج الثاني** يفترض وجود عوائد متغيرة بالنسبة للتكنولوجيا VRS MODEL ويكون مناسب عندما تكون الشركات لاتدار في نظام أمثل أي عندما تكون الشركات في منافسة غير كاملة.
- **يوجد اتجاهين عند تطبيق DEA:**
- **اتجاه المدخلات INPUT ORIENTATION:**

في هذا الاتجاه يكون الهدف هو تقليل المدخلات لإخراج نفس المستوى من المخرجات.

- **اتجاه المخرجات OUTPUT ORIENTATION:**

يعمل هذا الاتجاه على تعظيم المخرجات بنفس المستوى من المدخلات.

إن كفاءه فرونتير ستكون مختلفة عند استخدام VRS،CRS وعلى الرغم من ذلك فإن كفاءة فرونتير لن تتأثر إذا كان تم استخدام اتجاه OUTPUT، INPUT.

- **استخدام DEA في مجال البنوك:**

إن البنوك التجارية من الصعب قياس المخرجات الخاصة بها والتغيرات التقنية أو نمو الانتاج حيث أن الأسعار توضح ضمنيا من خلال أسعار الفائدة في السوق على رصيد الودائع، ويوجد عدة مناهج لقياس المخرجات البنكية وهم نهج الأصول، نهج تكلفة المستخدم، نهج القيمة المضافة.

- **نهج الأصول The Asset Approach**

إن خصوم البنك هي الموارد وتتصف بالمدخلات حيث أنها تزود البنك بالمواد الخام للمال المستثمر بينما أصول البنك تتصف بالمخرجات حيث أن الاستخدام النهائي للتمويل الذي يخلق العوائد، وفي هذا النهج يعتبر البنك الوسيط المالي بين أصحاب الموارد وبين الذين يتلقون التمويل من البنك حيث القروض وبعض الأصول كمخرجات للبنك، وتعتبر بعض الالتزامات والودائع كمدخلات للبنك وذلك في عملية الوساطة المالية وفي هذا النهج تقدم البنوك الخدمات للمودعين ولكن لا تعتبر هذه الخدمات كمخرجات للبنك.

في عام ١٩٨٧ قام Mamalakis بعمل تفرقة بين الوساطة المالية وخدمات الإيداع حيث رأى أن الوساطة المالية تحول التزامات الميزانية العامة إلى أصول وتقوم بدفع فوائد واستقبال فوائد لتقوم بتغطية الفجوة الزمنية للأموال المستخدمة.

- **نهج تكلفة المستخدم:**

يتم تحديد المنتجات المالية هل هي مدخلات أو مخرجات؟ وذلك من خلال مساهمتها في صافي عائد البنك، وكان Hancock في عام ١٩٨٥ أول من طبق هذا النهج في البنوك ثم أتى بعد ذلك Fixler and Zip Chang في عام ١٩٩٠ يضيفوا بعض التعديلات، ويقوم هذا المنهج بتحديد ما إذا كانت فئة الأصل أو الخصوم تساهم في مخرجات البنك، وعلى الرغم من أهمية هذا المنهج إلا أن صعوبة قياس العوائد المالية وتكلفة الفرصة البديلة وهذا يجعل نهج تكلفة الاستخدام حساس لأي تغيرات.

- **نهج القيمة المضافة The Add Value:**

يختلف هذا النهج عن سابقيه في أنه يرى أن كل الالتزامات والأصول يمتلكون بعض خصائص المخرجات ويعتبر القروض والودائع المنتجة من أهم المخرجات حيث أنهم المسئولون عن القيمة المضافة، تعتبر الودائع الأجنبية من الالتزامات وهي مدخلات عملية الوساطة المالية.

النتائج والمناقشات:

أولا نتائج قياس الكفاءة البنكية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA:

تستخدم الدراسة تحليل مغلف البيانات وذلك من خلال تقييم الكفاءة للبنوك في دولة أوغندا ومن خلال ما توفر لدى الباحثة من بيانات من المصادر المختلفة، وبالرجوع الى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة لنفس موضوع الدراسة فقد تم اختيار عينة من القطاع المصرفي في أوغندا تتكون من عشرة بنوك، وتنقسم هذه البنوك لبنوك أجنبية وبنوك محلية يمتلكها القطاع العام وبنوك محلية يمتلكها القطاع الخاص، وقد تم استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA وهو أحد أشكال البرمجة الخطية وذلك من خلال تطبيق نموذجCCR الذي يستند إلى فرضية ثبات عوائد الحجم.

شكل (١) متوسط قيمة مؤشر الكفاءة وفقا لنموذج عوائد الحجم الثابتة للبنوك التجارية

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام النتائج المستخرجة من برنامج Deap

يعبر الشكل على متوسط قيمة مؤشر الكفاءة للبنوك في الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٨ ويتضح من الشكل السابق أن البنوك التي حققت الكفاءة التامة طوال فترة الدراسة هو Bank Of Baroda، بينما حقق أسوء نتيجة United Bank for Uganda، وهناك بنوك اقتربت من الكفاءة التامة مثل Housing Finance Bank، Bank Stanabic أما بقية البنوك فحققت نسب مختلفة من الكفاءة ولكنها لم تصل إلى الكفاءة التامة مما يستوجب منها بعض الاصلاحات والتغيرات حتى تحسن من نتائجها وتحقق كفاءه وربحية.

ثانيا نتائج التحليل باستخدام مؤشرات CAMELS:

اعتمدت الدراسة على التحليل المالي للبيانات المالية المتعلقة بالبنوك محل الدراسة، وتأتى أهمية استخدام مؤشرات Camels حيث أنها من أهم الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية لتقييم أداء البنوك واحكام الرقابة عليها، وذلك لضمان جودة النظام المصرفي، وتعتبر مؤشرات CAMELS من أدوات التصنيف المهمة حيث تشير الحروف الأولى للمؤشرات المكونة له وتتكون من ستة مؤشرات هم كفاية رأس المال (Capital Adequacy) وهو الحرف الأول C، جودة الأصول (Asset Quality) وهو الحرف الثاني A، الادارة(Management) وهو الحرف الثالثM، الربحية (Earning) وهو الحرف الرابع E، السيولة (Liquidity) وهو الحرف الخامس L، الحساسية لمخاطر السوق ((To Market Sensitivity وهو الحرف السادس S ، ويتم تصنيف البنوك وفقا لمؤشرات CAMELS من (١-٥) حيث يعبر رقم ١ على التصنيف الأفضل ورقم ٥ التصنيف الأسوأ.

- **نتائج مؤشرات** Camels **للبنوك في عينة الدراسة:**
- **تصنيف رقم** (١) وهو تصنيف قوى: وحقق هذا التصنيف بنك united bank for Uganda حيث أنه لا يحتاج إلى أي تعديلات.

- **تصنيف رقم (٢)** وهو تصنيف مرضى: حقق هذا التصنيف bank Stanbic،orient bank حيث يحتاج إلى بعض التعديلات.
- **تصنيف رقم (٣)** وهو تصنيف معقول: حقق هذا التصنيف bank kcb،finance trust bank، equity bank ، Baroda bank of،rural bank central حيث تحتاج هذه البنوك إلى رقابة ومتابعة لصيقة.
- **تصنيف رقم (٤)** وهو تصنيف هامشي أو حدي: حقق بنك housing finance bank حيث يحتاج لإصلاحات ومتابعة ميدانية.
- تصنيف رقم (٥) وهو تصنيف غير مرضى: وحقق بنك bank of Africa Uganda حيث يحتاج لرقابة دائمة واشراف

اتضح من النتائج السابقة أن هناك اختلاف في النتائج على حسب استخدام أداة القياس فعندما استخدمنا مؤشرات CAMELS كان البنك الكفء في هذا التصنيف هو united bank for Uganda ، بينما عندما استخدمنا تحليل مغلف البيانات نتج عنها البنك الذى حقق الكفاءة التامة هو Baroda Bank of في كلا التوجهين، ويتضح مما سبق أن أدوات القياس ينتج عنها تباين في قياس الكفاءة وفقا للعوامل المتخذة أثناء القياس حيث أنها حساسة لأى تغير في الادوات والمدخلات، وفي النهاية إن نتائج هذه الدراسة تبين لنا أن هناك اختلاف في الطرق المستخدمة في تقييم الكفاءة المصرفية وتحديد مزايا وعيوب كل طريقة ولكن النتائج التي حصلنا عليها هي واحدة مما يجعل أمام متخذ القرار أن يستخدم أي طريقه لتحديد الكفاءة ومقارنة النتائج مما يمكنه مستقبلا من وضع سياسات من شأنها رفع مستوى كفاءة القطاع المصرفي.

المراجع:

- ابتسام ساعد، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،٢٠٠٩، ص ٦٠.
- بن لباد محمد، عباس عبدالحفيظ، قادري رياض **الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في المؤسسات الخدمية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبياناتDEA دراسة تطبيقية على جامعه تلمسان**،٢٠١٤، ص٤٧٥.
- شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢**، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة،٢٠١٣، ص٣.
- طاهر حسين مضر العجمي" كفاءة القرارات وفقا لنسبة أرجحية استخدام النمط العاطفي والعقلاني في اتخاذ القرار، مجلة **دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد٢٩، العدد١،٢٠١٣ ص١٩٥.

- فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦،٢٠١٤، ص٨، متاح على الرابط www researchgate.net
- ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي، جمال هداش محمد حسين، مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية وأثرها على القيمة السوقية للمصارف، دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والأهلية في العراق، **مجله العلوم الإدارية العراقية**، المجلد الأول – العدد الثاني،٢٠١٧، ص٥-٦.
- محمد القريشي، الحاج عراب، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات، **مجلة الباحث**،٢٠١٢ص١٢.

Abstract:

The study seeks to assess the economic efficiency of banks in Uganda in the period from 2010-2018 and the importance of the study comes because it clarifies the role of the banking sector as it transfers money from deficit units to surplus units, which leads to achieving economic growth, and the study is used to evaluate the efficiency of banks in two ways ،the first depends on the analysis of the data envelope with the input orientation and the output orientation, and the second method is the analysis of CAMELS indicators which depends on the financial analysis of the financial statements of banks for a sample of ten Ugandan banks, and the study has used three inputs) depos its - fixed assets - non-interest expenses) and two outputs (loans - net return on interest, and the results after analysis using the data envelope in the input and output orientation that most commercial banks in Uganda do not enjoy economic efficiency, meaning that they cannot optimally exploit the elements of inputs to achieve a certain level of The outputs of banks in Uganda, where the only bank that has achieved full efficiency ،which is (Bank of Baroda), and the rest of the banks need many improvements to reach the level of complete efficiency, either the results of the analysis using CAMELS indicators also reached the same result, as the single bank achieved a strong rating ،which is (United Bank For Uganda) The rest of the banks need more amendments and control provisions and increased corrective measures to return to the right track and reach full efficiency.

Keywords: Economic efficiency, Control provisions, Data envelope analysis, CAMELS indicators